

**موريس متى**

تتجه الانظار الى الساعة الصفر لإعلان انطلاق المفاوضات التقنية لترسيم الحدود البحرية الجنوبية يوم الخميس ١٥ تشرين الاول الجاري برعاية الأمم المتحدة، بعدما فرغ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من تشكيل الوفد اللبناني المفاوض، ويضم العميد الركن الطيار بسام ياسين رئيساً، العقيد الركن البحري مازن بصبوص، عضو هيئة ادارة قطاع البترول وسام شباط، والخبير في القانون الدولي نجيب مسيحي الذي يعمل مع قيادة الجيش في المواضيع المتعلقة بالخرائط.

يرأس رئيس الجمهورية هذا النوع من المفاوضات بدءاً من تأليف الوفد وصولاً إلى مواكبة مراحل التفاوض، ومن هنا يجتمع الرئيس مع الوفد لإعطاء توجيهاته إنطلاقاً من المادة ٥٢ من الدستور، مع تحديد مسار التفاوض الذي ستسلكه الاجتماعات، وإعطاء توجيهاته أيضاً لكيفية التعاطي مع الجانب الإسرائيلي. بدورها، إختارت الحكومة الإسرائيلية أعضاء وفدها الى المفاوضات التي ستطلق من مقر "اليونيفيل" في الناقورة. ويتألف الوفد الإسرائيلي من ٦ أعضاء بينهم المدير العام لوزارة الطاقة أودي أديري، والمستشار الديپلوماسي لرئيس الوزراء بنيامين نتياهو، رؤوفين عازر، ورئيس دائرة الشؤون الاستراتيجية في الجيش.

**ماذا تحمل المفاوضات من تبعات بالنسبة الى قطاع النفط والغاز اللبناني؟**

عام ٢٠٠٧ سافر وفد لبناني إلى قبرص بهدف وضع الاسس العملية والعلمية لإنجاز مهمة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ليعود مع اتفاق حول الحدود تاركاً المجال للمفاوضات بين الاطراف الثلاثة المعنيين في تحديد النقطة الثلاثية اي لبنان وقبرص واسرائيل، وحتى اليوم لم يصادق مجلس النواب اللبناني على هذا الاتفاق لأسباب عدة، أهمها سياسية، ولكن سرعان ما تبين أن الخريطة التي قدمها لبنان والحدود البحرية المحددة من السلطات اللبنانية ضمن الاتفاق اللبناني - القبرصي هي معلومات خاطئة.

أمام هذا الواقع، عُينت لجنة مشتركة ضمن وزارات عدة برئاسة وزارة الاشغال المعنية الاولى بإنجاز عملية الترسيم، بهدف إعادة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، وتم إرسال الاحداثيات الجديدة إلى الأمم المتحدة. ولكن في هذا الوقت كانت إسرائيل قد أنجزت مهمة ترسيم حدودها مع قبرص إنطلاقاً من الاتفاق الذي جرى التوصل اليه بين لبنان وقبرص، ما شكل شرارة اندلاع الازمة الحدودية بين لبنان وإسرائيل وما بات يعرف بالمنطقة الخلافية ومساحتها ٨٦٠ كلم ٢.

خلال هذه الفترة، وبعد إرسال الاحداثيات إلى الأمم المتحدة، وصلت الى السلطات اللبنانية المعنية بملف ترسيم الحدود تقارير من إحدى الشركات البريطانية المتخصصة والتي ساهمت بوضع الخرائط الاولى في العام ٢٠٠٦، وقد نصحت لبنان بتغيير طريقة وآلية ترسيم حدوده الجنوبية، والاهم ان هذا التقويم الجديد قد يعطي لبنان مساحة اكبر مما يطالب به جنوباً، تحديداً للجهة البحرية عند الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

تعود مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لوري هايتيان الى العام ٢٠١١ عندما بدأت المحاولات الجديدة من قبل الجانب الأميركي لحل نزاع الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بهدف الوصول الى حل عادل يرضي الطرفين، واستمرت المساعي حتى العام ٢٠١٣ عندما عرض المفاوضات الأميركي على لبنان ما نسبته ٦٠% من المساحة المتنازع عليها لمصلحة لبنان، فلم يأتِ اي رد من الجانب اللبناني على هذا المقترح. وبين نهاية العام ٢٠١٦ وبداية ٢٠١٧ ومع إقرار مرسوم نموذج العقود التي سيتم توقيعها مع الشركات الفائزة بالبلوكات البحرية ومرسوم تحديد البلوكات البحرية، أخذ لبنان القرار السيادي والسياسي بطرح البلوكات الجنوبية ٨ و ٩ و ١٠ وفتحها أمام جولة التراخيص الاولى. وكانت المفاجأة بتقديم تحالف شركات يضم توتال الفرنسية وايبي الايطالية ونوفاتك الروسية عرضاً على البلوك ٩ حيث الجزء الصغير منه في المنطقة المتنازع عليها، ولم يأتِ أي عرض بالنسبة الى البلوك ٨ القائم بنسبة كبيرة في المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، كما لم يقدم أي عرض على البلوك ١٠.

وقد سارعت شركة توتال المشغلة ضمن تحالف الشركات الى التأكيد ان رقعة العمل في البلوك ٩ بعيدة نسبياً عن المنطقة المتنازع عليها. ومع ذلك، اعترضت إسرائيل على عمل الشركات في البلوك ٩ من دون اتخاذ أي إجراء قانوني أو أي خطوات تصعيدية. ولكن تعتبر هايتيان ان فتح البلوكات الحدودية حفز لبنان على ضرورة السير في عملية ترسيم الحدود في اسرع وقت. فلبنان اليوم بحاجة أكثر من إسرائيل الى ترسيم هذه الحدود. وتتجه الانظار الى البلوك ٧٢ الإسرائيلي الموجود مباشرة عند حدود المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، اي ان هذا البلوك يقع عند حدود البلوك ٩ اللبناني. ومن هنا، تؤكد هايتيان ان لبنان بحاجة الى ترسيم الحدود ليتمكن من إطلاق العمل في البلوك ٩ من دون مواجهة الشركات العاملة ضمن التحالف الفائز بهذا البلوك اي مشاكل او خطر تعليق عملها كنتيجة لاي نزاع أمام محاكم التحكيم الدولية، خصوصاً في حال تحقيق اكتشاف تجاري محتمل. فمن دون اتفاق، قد تلجأ إسرائيل الى التحكيم والقضاء الدولي للمطالبة بحصتها من اي اكتشاف قد يتحقق مع زعمها امتلاك حقوق في ثروات هذه المنطقة، وإمكان وجود مكامن مشتركة تحت البحر، والاهم بالنسبة الى هايتيان ان ترسيم الحدود البحرية الجنوبية يسهل على لبنان النجاح في دورة التراخيص الثانية ويحفز الشركات العالمية

الكبرى على تقديم عروضها في البلوك ٨. وتتابع هايتيان: "يدخل لبنان المفاوضات وهو يريد ما يحق له، وسمعنا تصريحاً من إسرائيل ان تل ابيب تدخل هذه المفاوضات بطرح ٥٢% للبنان و٤٨% لإسرائيل، لتتعلق المفاوضات مع عرض للخرائط ولآليات ترسيم الحدود البحرية المعتمدة من لبنان ومن إسرائيل، وفي حال كانت مطابقة، وصولاً الى الاتفاق على طريقة ترسيم الحدود".

المهمة التي يقودها الفريق اللبناني المفاوض يمكن اعتبارها مصيرية للبنان، والاهم هو التوصل الى اتفاق يرضي اللبنانيين ويعطيهم حقهم الكامل في ثرواتهم البحرية بناءً على الآليات العالمية المعتمدة في ترسيم الحدود وإنطلاقاً من قانون البحار، مع ضرورة إبعاد المفاوضات عن الانقسامات الداخلية والتجانبات السياسية، ما يحتم إبعاد هذا الملف عن البازار السياسي الداخلي والإقليمي والعالمي.